بيان المنظمة الآثورية الديمقراطية في ذكرى تأسيسها الحادية والخمسين

بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين لتأسيس المنظمة الآثورية الديمقراطية أصدر المكتب السياسي البيان التالي :

تحل في الخامس عشر من تموز الذكرى الحادية والخمسين لتأسيس المنظمة الآثورية الديمقراطية. في وقت تواجه فيه شعبنا السرياني الكلداني الآشوري تحديات مصيرية كبيرة تمس وجوده ومستقبله في الوطن، جرّاء الأزمات الخطيرة التي تعصف بدول المنطقة على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تداخلت وتشابكت العوامل المحلية مع أخرى إقليمية ودولية ما أفرز تداعيات وتأثيرات سلبية أدت إلى انعدام الاستقرار وحدّت من فرص النهوض الاقتصادي، وعطلت إمكانات التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وضمان حقوق القوميات الصغيرة عبر حلول وطنية ديمقراطية تحفظ استقلال وسيادة هذه الدول، وتقطع الطريق أمام أي تدخل خارجي مهما كان نوعه. إن الفشل في معالجة هذه القضايا، عمّق هذه الأزمات، ورفع من منسوب الاحتقان في المجتمع، وزاد من مشاعر القلق والإحباط لدى جميع شعوب المنطقة، لا سيما عند أبناء الشعب الكلداني السرياني الآشوري والمسيحيين عموماً حيث نالهم الكثير من الغبن والتمييز والتهميش على مدى العقود الماضية.

ففي العراق فإن سياسات النظام السابق وحروبه العبثية، وممارسات قوات الاحتلال الأميركي، والحكومة الحالية وفشلها في فرض الأمن والاستقرار والتقدم بالعملية السياسية، ألحقت ضرراً كبيراً بأبناء شعبنا، وجعلته مكشوفاً أمام اعتداءات قوى التكفير الظلامي، ما أدى إلى هجرة ونزوح مئات الآلاف من أبناء شعبنا داخل العراق وخارجه. ولا شك أن تلكؤ وتقاعس الحكومة العراقية والمجتمع الدولي في تسوية أوضاع اللاجئين وضمان عودة آمنة لهم إلى وطنهم حضّ بعض دول الاتحاد الأوربي على الشروع بتقديم تسهيلات ومغريات للاجئين من أبناء شعبنا والمسيحيين كافة لدفعهم إلى الهجرة إلى بلدان الغرب مستغلة معاناتهم الإنسانية.

في خطوة تشير إلى وجود مخطط بدأت تتضح معالمه يهدف إلى إفراغ العراق من أحد أقدم مكوناته الأصيلة. وتشكل هذه الخطوة خسارة كبيرة على المستوى القومي والوطني، وقد تصل تداعياتها لتضرب الوجود المسيحي في معظم دول المشرق ولا تقتصر على العراق وحده. وهذا يفرض على حكومات الوطن والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتها واتخاذ التدابير الكفيلة لوقف هذا النزيف. إن شعبنا في العراق يتطلع إلى البقاء والعيش بكرامة في وطنه، ولا ينتظر الحلول من الخارج بل يسعى إلى إيجاد الحلول لمشاكله عبر الأطر الوطنية الديمقراطية التي تكفل له حقوقه القومية المشروعة بما فيها حقه في إقامة الحكم الذاتي في سهل نينوى ومناطق تواجده التاريخية، وإقرار ذلك في دستور العراق ودستور إقليم كردستان.

أما في تركيا فإن عدم اعتراف الحكومة التركية بجريمة الإبادة الجماعية "السيفو" التي طالت شعبنا أثناء الحرب العالمية الأولى، يكشف زيف الوعود الحكومية المطالبة بعودة الآشوريين "السريان" إلى قراهم وممتلكاتهم. وما يعزز هذه الشكوك هو الحرائق المفتعلة التي التهمت مؤخراً الكروم والبساتين المحيطة ببعض قرى طور عبدين، دون أن يتم كشف المتسببين بها سيدفع بالتأكيد إلى التقليل من فرص العودة الخجولة التي بدأها بحذر بعض المغتربين من أبناء شعبنا إلى قراهم في جنوب شرق تركيا.

وفي سوريا فإن الانفراج الحاصل على مستوى العلاقات الخارجية، والبدء بمفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل من أجل الوصول إلى السلام العادل والشامل الذي يضمن استعادة الجولان المحتل. يجب أن يترافق مع إحداث انفراجات على الصعيد الوطني الداخلي، من خلال إعطاء المزيد من الاهتمام لمعالجة المشاكل الحياتية للناس، بعد أن تدهورت الأوضاع المعاشية إلى مستويات متدنية لم يعد يحتملها المواطنون بسبب الغلاء وانخفاض معدلات الأجور والرواتب، وزيادة نسبة البطالة في صفوف الشباب، وتفشي الفساد، واتساع نطاق أحزمة البؤس حول المدن الكبيرة، وازدياد معدلات الفقر لا سيما في الجزيرة التي أضحت منطقة منكوبة.

الأمر الذي يستدعي تدخلاً عاجلاً من الحكومة، واتخاذ تدابير حازمة للحد من الفساد والهدر، وإعادة التوازن بين الأجور والأسعار، ووضع خطط وطنية للتنمية البشرية والاقتصادية تضمن إعادة توزيع الثروة بشكل عادل على كافة شرائح المجتمع. كذلك فإن الحاجة تبدو ماسة لتنفيس الاحتقان المتنامي في المجتمع لأسباب قومية ودينية واجتماعية من خلال إجراء إصلاحات سياسية حقيقية تضمن مشاركة أوسع في الحياة العامة، وتستنهض قوى المجتمع المدني وتضع البلاد على طريق التحول الديمقراطي عبر إصدار قوانين أحزاب وانتخاب عصرية، وحل مسألة القوميات في سوريا حلاً ديمقراطياً عادلاً، والإقرار الدستوري بالشعب الكلداني الآشوري السرياني كشعب أصيل.

وكمدخل لتحقيق ذلك لا بد من تقييد العمل بقانون الطوارئ، وإطلاق معتقلي المجلس الوطني لإعلان دمشق وكافة معتقلي الرأي في سوريا وطي ملف الاعتقال السياسي نهائيا، ووقف كافة أشكال الملاحقة والتضييق بحق العاملين في الشأن الوطني العام. وتفعيل آليات الحوار والنقاش في كافة الشؤون الوطنية من أجل تحقيق أكبر قدر من التوحد والتلاحم بين كافة مكونات المجتمع لمواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها سوريا والمنطقة. إزاء الأوضاع المأساوية التي يمر بها شعبنا في المرحلة الراهنة.

إننا في المنظمة الآثورية الديمقراطية ندعو كافة أحزاب ومؤسسات شعبنا على مختلف توجهاتها وتسمياتها إلى تجاوز حالة الانقسام والتشرذم والعمل معا من أجل رفع مستوى التعاون والتنسيق فيما بيننا من أجل توحيد صفوفنا وخطابنا ورؤيتنا القومية، والعمل مع كافة القوى الوطنية من أجل تخفيف معاناة شعبنا، ونيل حقوقه المشروعة وتعزيز وجوده ودوره في الوطن.

أواسط تموز ٢٠٠٨

المنظمة الآثورية الديمقراطية

المكتب السياسي

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق تفتح مراكز التسجيل

بهرا- خاص

بدأت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في فتح مراكز التسجيل امام المواطنين العراقيين. وذلك من ١٥ / ٧ / ٢٠٠٨ ولغاية ١٥ / ٨ / ٢٠٠٨. تمهيدا لاجراء انتخابات مجالس المحافظات والمزمع اجراؤها في شهر تشرين الاول المقبل.

ولغرض ارشاد وتوجيه الناخب في كيفية ادلائه بصوته، والمستمسكات المطلوبة للتاكد من وجود اسم الناخب في القوائم المعدة من قبل المفوضية وضمان مشاركته في العملية الانتخابية المقبلة. اصدرت المفوضية نشرة توضح فيها الألية المعمول بها لتسجيل المواطنين العراقيين داخل الوطن وخارجه في سجلات الناخبين المؤقت، وكذلك الناخبين من العوائل النازحة او المهجرة قسرا داخل العراق، اضافة الى المواطنين المتواجدين في خارج العراق.

ولاهمية الموضوع وجدت جريدة بهرا من الضروري نشره في صفحات الجريدة لغرض التوعية الانتخابية لابناء شعبنا الكلداني السرياني الآشوري وتوضيح النقاط المهمة لكيفية تسجيل اسمائهم في سجلات الناخبين، وايضا المستمسكات المطلوبة لتحقيق ذلك، وخاصة للعوائل المهجرة او النازحة ولا ننسى ايضا ذكر العوائل التي بدأت بالعودة الى الوطن. لتسجيل اسمائها حسب مناطق سكناها الحالية.

فيما يلي نشرة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

تسجيل الناخبين

يوسع المواطن العراقي ان يسجل كي يدلي بصوته اذا كان :

- مقيماً في العراق

• ان يكون قد بلغ الثامنة عشرة من العمر في اليوم الذي تجرى فيه الانتخابات المقبلة.

• كامل الاهلية من الناحية القانونية.

انشأت المفوضية ٥٤٩ مركز تسجيل في كافة انحاء العراق.

على جميع المواطنين مراجعة مراكز التسجيل في مناطق سكناهم وذلك لغرض تدقيق بياناتهم والتأكد من صحتها. ستفتتح مراكز التسجيل في الخامس عشر من تموز حتى الرابع عشر من آب.

كيف يمكنك تحديث بياناتك

١. اذهب الى اقرب مركز تسجيل مصطحبا معك احدى وثائق اثبات الهوية مع وثيقة ثبوتية أخرى :

- هوية الاحوال المدنية.
- شهادة الجنسية العراقية.
- جوازات السفر العراقية النافذة.
- بطاقة السكن (لرب الاسرة).

كيف يمكن اضافتك الى سجل الناخبين المؤقت

٢. اذهب الى اقرب مركز تسجيل مصطحبا معك احدى وثائق اثبات الهوية:

- هوية الاحوال المدنية.
- شهادة الجنسية العراقية.
- جوازات السفر العراقية النافذة.
- بطاقة السكن (لرب الاسرة).
- البطاقة التموينية صادرة قبل ثلاثة اشهر من تاريخ ١٥ / ٧ / ٢٠٠٨.

اذا كنت قد عدت من خارج البلاد بعد تأريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ وترغب باضافة اسمك الى سجل الناخبين المؤقت:

٣. اذهب الى اقرب مركز تسجيل مصطحبا معك احدى وثائق اثبات الهوية:

- جواز سفر مؤيد بتأشيرة دخول بعد ٢٠٠٧/١٢/٣١ مع بطاقة سكن أو تأييد المجلس البلدي لأثبات الأقامة.
- اقامة نافذة او تأييد المجلس البلدي تحمل مصادقة المجلس المحلي.
- بامكان الناخبين المؤهلين تغيير تسجيلهم من محطة اقتراع الى اخرى و تصحيح بيانات احد افراد العائلة وحذف البيانات الخاصة بالفرد المتوفى والصويت الغيابي للمهجرين.

قم بتنزيل ورقة المعلومات الاساسية الخاصة بالمفوضية:

- تحديث سجل الناخبين.
- التسجيل للتصويت الغيابي للمهجرين في المحافظات التي لاتنتمي لأقليم كردستان.
- التسجيل للتصويت الغيابي للمهجرين في المحافظات التي تنتمي لأقليم كردستان.

اتصل على الرقم ٧٧٧٧ للحصول على اجابة رسمية من مركز الاتصالات حول تسجيل الناخبين.

نشرة معلوماتية

المهجرون داخليا

• التصويت الغيابي: هو تصويت المهجر المؤهل الذي هجر من منطقة سكناه الاصلية ويحق له التصويت في منطقة سكناه الحالية التي هجر اليها ولكن لصالح المحافظة الاصلية التي هجر منها.

• ما اهمية عملية تحديث سجل الناخبين للمهجرين المؤهلين؟

على جميع الناخبين المهجرين مراجعة مراكز التسجيل لتدقيق بياناتهم في سجل الناخبين وكذلك في ملحق قوائم الناخبين المهجرين حيث ستكون هناك قوائم خاصة بالمهجرين في كل مركز تسجيل ولكل محافظة.

وتضم هذه القوائم جميع المهجرين الذين تم تسجيلهم عن طريق وزارة المهجرين والمهاجرين وستستخدم هذه القوائم للتأكد من وضع المواطن كمهجر ومطابقة البيانات الواردة في هذه الوثائق مع البيانات التي يقدمها المواطن المهجر.

• من هو الشخص المؤهل للمشاركة في نظام التصويت الغيابي؟

الناخب المؤهل الذي هجر قسراً بعد شهر نيسان ٢٠٠٣ هو الشخص المؤهل للمشاركة في التصويت الغيابي.

• أين يمكن للمهجر ان يسجل اسمه لكي يصوت؟

يستطيع المهجر مراجعة اقرب مركز تسجيل من منطقة سكناه، ليتمكن من تسجيل اسمه في استمارة التسجيل رقم (١١١).

• ما هي الوثائق المطلوبة لتسجيل الناخب المهجر؟

١ – المهجر الذي يرد اسمه في ملحق قوائم المهجرين عليه تقديم وثيقتين رسميتين تحتوي احداهما على صورة فوتوغرافية ويعفى من تقديم تأييد اثبات التهجير.

٢ – المهجر الذي لم ترد بياناته في ملحق قوائم المهجرين. ينبغي عليه مراجعة مديريات وزارة المهجرين والمهاجرين لتزويده بتأييد موجه الى مركز تسجيل الناخبين لغرض تسجيله كمهجر، وعندها سيطلب منه ابراز هذا التأييد مع وثيقتين رسميتين تحتوي احداهما على صورة فوتوغرافية.

• كيف سيضع المهجرون المؤهلون اوراق اقتراعهم يوم الانتخاب؟

ستقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخاب بتخصيص مراكز انتخابية محددة في مناطق وجودهم لغرض الادلاء باصواتهم لمرشحيهم في المناطق التي هجروا منها.

بعد الانسحابات العديدة من الكتل

تغيرات كبيرة.. ومؤشرات لبداية النهاية للطائفية السياسية

بهرا- حيدر حمادة

تشهد خارطة التحالفات السياسية في العراق تغيرات دراماتيكية بعد اكثر من خمس سنوات من الغزو الاميركي للعراق وبروز المعارضة العراقية على ساحة العمل السياسي داخل العراق لاول مرة.

فمع تحول الاستقطاب الطائفي والعرقي الذي افرزه الغزو الاميركي للعراق الى تحالفات وائتلافات سياسية، سارت العملية السياسية في العراق مستغلة توجه معظم العراقيين لتأييد السياسيين الذين ينتمون الى طوائفهم واعراقهم وليس كفاءتهم او نزاهتهم، وهذا ما حصل في الانتخابات التشريعية التي تكررت لمرتين منذ عام ٢٠٠٣.

ويعتقد المراقبون السياسيون ان هذه التحالفات كانت احد اسباب الاحتقان الطائفي الذي ظهر جليا بعد تفجير مرقدي الامامين العسكريين في سامراء في شباط من عام ٢٠٠٦ والذي نسب الى تنظيم القاعدة، وما تبعه من اعمال قتل على الهوية وهو ما اشرّ البداية الفعلية لعمليات التهجير ولجوء ملايين العراقيين الى اماكن آمنة داخل العراق او في الدول المجاورة خاصة سوريا والاردن.

ويؤكد هؤلاء المراقبون انحسار العنف الطائفي بسبب طرد تنظيم القاعدة من معظم معاقلهم الرئيس في محافظة الانبار على يد العشائر وتشكيل مجالس الصحوة فيها من جهة، وتصدي حكومة نوري المالكي للميليشيات بحملات عسكرية منظمة في المحافظات الجنوبية وكذلك في العاصمة بغداد. وفي ضوء هذا الواقع الجديد، ومع قرب موعد انتخابات مجالس المحافظات، فان المتتبع للشأن العراقي يلاحظ ان معظم العراقيين اصبحوا في مزاج يبتعد عن التأثر بالتوجه الطائفي خصوصا الذي كان اساس العملية السياسية في العراق، والتعاطف بدلا من ذلك مع التيارات السياسية التي لم تتشكل على اساس طائفي. وازاء ذلك، فان بعض الاحزاب والتيارات والشخصيات السياسية خرجت من عباءة التحالفات والائتلافات الكبيرة لتعيد ترتيب اوراقها في ضوء التطورات الجديدة، وتتحالف مع نظيراتها تحت شعارات "الوطنية ونبذ الطائفية السياسية" لكسب اصوات الناخبين، كما ان البعض الاخر خرج من تلك التحالفات لاسباب مختلفة من بينها هيمنة الاحزاب الكبيرة وانفرادها باتخاذ القرارات من دون الرجوع الى المتحالفين معها.

فجبهة التوافق العراقية التي تحتل ٤٠ مقعدا في البرلمان طالتها هذه التغييرات وكان آخرها خروج النائب عز الدين الدوله من الجبهة، الذي قال عن اسباب هذا القرار " ان جبهة التوافق ما عادت تمثل طموحنا وطموح أهلنا وناخبينا وابتعدت عن مسارها الصحيح في تمثيل مكوناتها الأساسية واصبحت مع الأسف واجهة لتسويق أهداف وطموحات الحزب الإسلامي العراقي فقط ".

وفي الثاني والعشرين من حزيران الماضي اعلن سلام الزوبعي عضو التوافق السابق عن مؤتمر اهل العراق بزعامة عدنان الدليمي، عن تأسيس حركة سياسية جديدة اطلق عليها حركة "ابناء الرافدين" احتل فيها منصب الامين العام.

وقال في كلمة القاها بالمناسبة " ان الحركة التي جاءت من رحم العراق تهدف الى بناء جبهة وطنية ناضجة ووضع برنامج سياسي تتفق عليه الجبهة واعتماد جميع الوسائل والسبل لانقاذ العراق من الارهاب والطائفية ".

واضاف " نحن لا نحاور الا الوطنيين الذين يؤمنون بسيادة العراق ورفض اي مشروع طائفي، ونتعامل مع البعثيين كعراقيين ولكن يجب ان نعترف ان البعث حزب محظور دستوريا ".

وفي اليوم نفسه اعلن طه اللهيبي عضو جبهة التوافق عن اسماء عدد من اعضاء الكتلة الجديدة التي تم تشكيلها باسم "المجلس الديمقراطي الوطني" لكنه ابقى هذه الكتلة داخل الجبهة بعد خروجه من مجلس الحوار الوطني برئاسة خلف العليان. وقد تم تسجيلها في مفوضية الانتخابات لتتمكن من الدخول في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة.

ولعل الحدث الذي لايقل اهمية عما سبقه هو اعلان رئيس الوزراء السابق القيادي في حزب الدعوة الاسلامية ابراهيم الجعفري تشكيل تيار جديد بقيادته للدخول في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة.

وقال الجعفري في مؤتمر صحفي " ان هذا التيار السياسي – تيار الإصلاح الوطني – ليس حزبيا انما هو تكتل وطني للاصلاح السياسي ينفتح على جميع الشرائح ويتسم بهويته العراقية كونه تيارا وطنيا عراقيا".

واضاف "ان التيار يقوم على اساس رفض الطائفية والفئوية ويسعى لإصلاح الأخطاء ونقاط الخلل التي وقعت بها العملية السياسية في العراق منذ اسقاط النظام السابق وحتى الان".

وقد سبق خطوة الجعفري هذه، خروج حزب الفضيلة الاسلامي – ١٥ مقعداً – والتيار الصدري – ٣٠ مقعداً – من الائتلاف العراقي الموحد الذي اصبح يمثله الان ٨٥ نائباً.

من جهته اعلن النائب عن الكتلة العربية للحوار الوطني – ١٩ مقعداً – عمر الجبوري عن مشروع انشاء تجمع برلماني كبير يضم القائمة العراقية وتيار الاصلاح برئاسة ابراهيم الجعفري والتيار الصدري وحزب الفضيلة والكتلة العربية للحوار الوطني.

وقال في تصريح صحفي " ان هذا المشروع السياسي لا يستهدف احدا او مكونا معينا بل هو محاولة جادة للخروج من التخندق الطائفي والعنصري الذي ادمت مساوئه جميع ابناء الشعب العراقي".

وفي خضم هذا الحراك السياسي اعلن رسميا في بغداد عن تأسيس حزب الدولة الذي يضم مجموعة من الاختصاصيين التكنوقراط والمهنيين واساتذة الجامعات والاعلاميين والاطباء.

وقال الامين العام للحزب وائل عبد اللطيف، الذي خرج مبكرا من القائمة العراقية التي يرأسها اياد علاوي، في كلمة بالمناسبة "ان الحزب يتهيأ للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات وكذلك انتخابات مجلس النواب وبابه مفتوح امام كل عراقي يريد ان يقدم خدمة ويؤمن ببناء دولة المؤسسات ويؤمن بحصر السلاح بيد الدولة التي تتكفل بحفظ الامن والنظام".

وكان قد سبق خروج عبد اللطيف من القائمة العراقية كل من مهدي الحافظ وحاجم الحسني وصفية السهيل وحميد مجيد موسى ومفيد الجزائري.

وفي خضم هذا الحراك السياسي، ومع تصاعد الدعوات لانسحاب او جدولة انسحاب القوات الاميركية من العراق بالتزامن مع المفاوضات الجارية بشأن المعاهدة العراقية – الاميركية، يبدو ان عملية اعادة ترتيب اوراق اللعبة السياسية دخلت مرحلة جديدة قد تفضي الى بروز كتلة او كتل برلمانية جديدة تنافس الكتل الثلاث الرئيسة الحالية وهي الائتلاف الموحد والتحالف الكردستاني وجبهة التوافق. وما بين هذه الكتلة او تلك، يبقى المواطن العراقي بحاجة الى من يقنعه بان السياسيين الحاليين، ومهما كانت الكتل التي ينتمون اليها، قادرون على النهوض بالدولة العراقية نحو افاق التقدم والتطور بعيدا عن التوجهات الطائفية والعرقية التي اثبتت الاحداث انها كانت ان تجر البلاد نحو الهاوية.

مؤتمر حوار الاديان ينهي اعماله في مدريد

التاكيد على احترام حق الانسان في اختيار العقيدة والدين

بهرا- وكالات

عقد المؤتمر العالمي للحوار بين اتباع الديانات والمذاهب الدينية في مدريد الذي استمر ثلاثة ايام و للفترة من ١٦ – ١٨ من شهر تموز الحالي بمبادرة من الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية. وقد حضر المؤتمر، الى جانب الملك السعودي والملك الأسباني خوان كارلوس، أمين عام رابطة العالم الإسلامي عبد الله التركي ورئيس الوزراء الأسباني خوسيه لويس رودريجيث ثاباتيرو ، إضافة إلى مشاركة ٢٠٠ شخصية فكرية ودينية وسياسية يمثلون العديد من الأديان والمذاهب الدينية في العالم. ويتركز الحوار بين رجال الدين من أتباع الديانات الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية، إضافة الى ممثلي الديانتين البوذية والهندوسية. ويتضمن جدول عمل المؤتمر أربعة محاور هي:

١ – الحوار وأصوله الدينية والحضارية.

٢ – الحوار وأهميته في المجتمع الإنساني.

٣ –المشترك الإنساني في مجالات الحوار.

٤ – تقويم الحوار وتطويره.

وتضمنت كلمة الافتتاح التي ألقاها ملك المملكة السعودية مضامين جديدة بالمقارنة مع الخطاب السياسي والديني السعودي التي لم تكن معروفة لدى الغالبية العظمى من حكام وشيوخ الدين في السعودية. وقد ركز الملك عبد الله على ثلاث نقاط مهمة، وهي: رفض التطرف الديني، ورفض الإرهاب الديني والدعوة الى القبول والاعتراف بالآخر والتسامح والتحري عن المشترك بين الأديان بدلا من التفتيش عن نقاط الاختلاف والتناحر.

إن أهمية هذا المؤتمر كونه جاء بمبادرة سعودية وعقد في بلد أوروبي مسيحي يشارك فيه حاخامات يهود وقساوسة مسيحيون وشيوخ دين مسلمون وجمهرة من المفكرين من هذه وغيرها من الأديان والمذاهب. ولا ندري إن كانت الدعوة والحضور قد شملا بعض ممثلي مجموعة من الأديان والمذاهب الدينية الأخرى مثل الصابئة المندائية أو الإيزيدية على سبيل المثال لا الحصر، إذ نأمل حضور جميع هؤلاء، رغم أن الحوار قد تركز بين ممثلي الأديان الثلاثة. ونأمل أن تخرج مناقشات هذا المؤتمر بقرارات جديدة تختلف عن المؤتمرات الحوارية السابقة، بما يساهم في إبعاد مفاهيم وممارسات الإرهاب والعنف والقوة والقسوة من فكر ونشاط أتباع جميع الديانات والمذاهب الدينية وتبني وممارسة مفاهيم الاعتراف والقبول المتبادل بالآخر والتفاعل والتسامح في ما بينها. إن الخطوات الأولى على طريق إرساء أسس السلام والتفاهم بين أتباع جميع الديانات والمذاهب في جميع دول العالم تبدأ بما يلي:

•• إصدار قوانين تحرم التحريض والتحقير ضد الديانات والمذاهب المختلفة ونشر الكراهية والحقد ضد أتباعها وتعاقب من يمارس ذلك.

•• التزام النهوض بعملية تنوير دينية واجتماعية تنقي الدين من الكثير من الشوائب والبدع والتكفير بما يسيء الى الدين وأتباعه. وأن شيوخ وكهنة وقساوسة الدين في كل مكان مسؤولون عن إنجاز مثل هذه المهمة الكبيرة، إضافة على دور المثقفين الديمقراطيين في هذه العملية.

•• تطهير كتب التربية والتعليم في جميع مراحل الدراسة من تلك المفاهيم التي تحرض التلاميذ والطلبة على معاداة أتباع الديانات والمذاهب الدينية الأخرى وتحرض ضدهم باعتبارهم كفرة وتربي على العنف والقوة والكراهية والحقد ضد الآخر.

•• إيقاف ومنع جميع شيوخ وكهنة الديانات المختلفة عن مزاولة أعمالهم في المساجد والكنس والكنائس والمعابد وغيرها ممن يمارسون التحريض ضد الديانات الأخرى ويدعون إلى المعاداة والكراهية والتحقير والتهجير والتطهير والقتل لأسباب دينية وطائفية عنصرية.

•• العمل على تثقيف الكتاب والصحفيين وكل العاملين في أجهزة الإعلام المختلفة بأهمية وضرورة إرساء أسس المودة والتعارف والتفاهم بين أتباع جميع الديانات والمذاهب الدينية ورفض الطائفية السياسية والدينية والتمييز بين أتباعها ومحاسبة ومعاقبة من يمارس ذلك.

•• منع طبع ونشر الكتب الدينية التي تصدرها مؤسسات دينية أو كتاب متدينون ينادون بالكراهية والحقد وتكفير الآخر ورفض التعايش مع أتباع الديانات والمذاهب الدينية الأخرى أو الإساءة لهم والتحريض ضدهم ومعاقبة من يخالف ذلك بأشد العقوبات، إذ أن العواقب السلبية والسيئة الناجمة عن ذلك كبيرة جدا على المجتمعات المختلفة وعلى العلاقات في ما بين الدول، كما نلاحظ ذلك اليوم حيث يعشش الإرهاب في أكثر من دولة ومجتمع، وأن عدد ضحايا الحقد والكراهية والتكفير كثير جداً.

•• القبول بالنقد المتبادل في إطار مفاهيمي ومعرفي بما يساعد على تحقيق التفاهم والتفاعل والاحترام المتبادل، سواء أكان ذلك بالنسبة للمفاهيم أم الأشخاص أم المؤسسات الدينية. فالنقد ضروري إذ أنه الطريق للتنوير والتغيير والتطوير والتحسين.

•• تحريم أي شكل من أشكال تعريض أتباع الديانات والمذاهب المختلفة الى الإساءة أو الاعتداء أو التهجير القسري أو التشريد أو المساءلة والحبس أو التمييز في المواطنة أو القتل بسبب الدين أو المذهب الذي يلتزم به الإنسان.

•• تأكيد حق وحرية الإنسان في اختيار الدين أو المذهب الذي ينتمي إليه دون أن يتعرض الى المساءلة أو التعذيب أو القتل.

•• إيلاء الاحترام الى كل الأديان والمذاهب الدينية، بغض النظر عن حجم المؤمنين بها، واحترام أتباعها وتكريس حقهم في المواطنة وممارسة حقوقهم كاملة غير منقوصة، بما في ذلك مشاركتهم في جميع الوظائف العامة في الدولة والمجتمع.

•• إلزام جميع دول العالم الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأتباع مبدأ الفصل بين الدين والدولة، إذ عندها يفترض أن تمارس الدولة مبدأ الحياد والمساواة إزاء أتباع جميع الديانات والمذاهب الذين يعيشون على أرضها ويحملون جنسيتها أو الذين يعملون لديها، وتعتبر المواطنة المتساوية بين جميع المواطنات والمواطنين هي الهوية الأولى والأساسية للمواطن والمواطنة في جميع دول ومجتمعات العالم.

•• الاتفاق الدولي على مكافحة الإرهاب بكل أشكاله والذي يبرز اليوم مرتديا رداء الدين أو المذهب.

•• أن تمارس الدول الموقعة على هذا الاتفاق بقناعة وإيمان من خلال ممارسات واضحة وصريحة تدل على قناعات بالمبادئ المشار إليها وليس من باب المحاباة.

•• العمل من خلال المؤسسات الدولية ومنها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات المنبثقة عنها من أجل تضمين هذه الأسس والمبادئ وتفعيلها بلائحة مشابهة للائحة المبادئ العالمية لحقوق الإنسان أو توحيدهما وإلزام الدول الأعضاء بتنفيذ مضامين بنودها.

•• سن قوانين تعامل جرائم التمييز العنصري والديني والطائفي باعتبارها جرائم مخلة بالشرف.

•• ضرورة تأمين الحماية الأمنية الكاملة للأقليات الدينية والمذهبية في الدول التي تشهد اضطرابات دينية وطائفية وعنصرية والتخلي التام عن محاولات فرض هيمنة ثقافة وفكر الدين الكبير على ثقافة وفكر الأقليات الدينية في البلد الواحد.

•• المطالبة بتفعيل قرارات المؤتمر التي تؤكد كفالة بعض الدول العربية والإسلامية لحرية العقائد الدينية وحرية ممارسة الشعائر الدينية وتنقية أنظمتها الإعلامية ومؤسساتها التعليمية بكل ما يرشد ويرعى ويحرص باحترام غير المسلمين من المواطنين وإتاحة مساحة متوازنة لمساهمة الآخرين من الأقليات الدينية وإشراكهم بالمناصب الحكومية بالداخل والخارج بما يتناسب وكفاءاتهم ومستوياتهم العلمية والثقافية الرفيعة.

•• المطالبة بإلغاء ذكر الدين في بطاقات شهادة الجنسية والهوية الشخصية وجوازات السفر حيث تمارس في عدد من الدول العربية والإسلامية.

•• فتح أبواب هذا المؤتمر والمؤتمرات الحوارية القادمة لجميع رجال الدين من جميع الأديان، سواء أكانت ديانة ذات أكثرية سكانية أم ذات أقلية سكانية.

•• تشكيل لجنة رقابة ومتابعة ترتبط بالأمم المتحدة مباشرة ويكون مقرها في أسبانيا لمتابعة وتحديد سبل وآليات تنفيذ المبادئ العامة التي يتم الاتفاق عليها. إننا نأمل النجاح لهذا المؤتمر لصالح الإنسان وحقوقه المشروعة بما فيها حقوقه الدينية والمذهبية وحرية التمسك لهذا الدين أو المذهب.